A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

WIPO/ACE/15/5
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 5 أغسطس 2022

اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

الدورة الخامسة عشرة
جنيف، من 31 أغسطس إلى 2 سبتمبر 2022

المبادرات الوطنية لمواجهة التعديات على الملكية الفكرية على الإنترنت

مساهمتان من إعداد جمهورية كوريا وإسبانيا

1. اتفقت اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ (لجنة الإنفاذ)، إبّان دورتها الرابعة عشرة المعقودة في الفترة من 2 إلى 4 سبتمبر 2019، على أن تنظر، في دورتها الخامسة عشرة، في عدة موضوعات منها "تبادل المعلومات حول التجارب الوطنية الخاصة بالترتيبات المؤسسية بشأن سياسات وأنظمة إنفاذ الملكية الفكرية، بما في ذلك آليات تسوية منازعات الملكية الفكرية بطريقة متوازنة شاملة وفعالة". وفي هذا الإطار، تعرض هذه الوثيقة مساهمتين من دولتين عضو (جمهورية كوريا وإسبانيا) بشأن المبادرات الوطنية لمواجهة التعديات على الملكية الفكرية على الإنترنت.

2. وتصف جمهورية كوريا وإسبانيا في مساهمتيهما كيف يستجيب كل بلد منهما للطفرة في انتهاك حق المؤلف على الإنترنت. وتقدم جمهورية كوريا ثلاث طرق للتصدي للقرصنة عبر الإنترنت، وهي بالتحديد مراقبة واكتشاف وحذف المحتوى الذي ينتهك حق المؤلف؛ والتوصية بأن يقوم مقدمو الخدمة عبر الإنترنت بتنفيذ إجراءات تصحيحية؛ ومتابعة التعاون المحلي والدولي للتحقيق الفعال في القرصنة على الإنترنت ومكافحتها.

3. وفي مساهمتها، تقدم إسبانيا إجراءاتها الإدارية لمكافحة التعدي على حق المؤلف عبر الإنترنت من خلال إزالة أو منع الوصول إلى المحتوى المتعدي على حق المؤلف على الإنترنت. وتوضح المساهمة أيضًا كيف يسهل استخدام برنامج تحقيقي تابع للقطاع الخاص جمع الأدلة في القضايا المزعومة للقرصنة عبر الإنترنت. وأخيرًا، تبحث الورقة في تدابير التنظيم الذاتي التي اتفق عليها قطاع الصناعات الإبداعية ومشغلو الوصول إلى الإنترنت في إسبانيا بهدف الحد من التعدي على حق المؤلف عبر الإنترنت وتعزيز الوصول إلى المحتوى الرقمي القانوني.

4. وترد المساهمات بالترتيب التالي:

تدابير إنفاذ حق المؤلف والإنجازات الأخيرة في مجال الإنفاذ على الإنترنت في جمهورية كوريا 2

الإجراءات الإدارية لمكافحة القرصنة في البيئة الرقمية والتنظيم الذاتي في إسبانيا 5

[تلي ذلك المساهمتان]

تدابير إنفاذ حق المؤلف والإنجازات الأخيرة في مجال الإنفاذ على الإنترنت في جمهورية كوريا

*مساهمة من إعداد السيد جونهيوك تشوي، نائب مدير شعبة الثقافة والتجارة والتعاون، مكتب حق المؤلف، وزارة الثقافة والرياضة والسياحة، سيجونغ، جمهورية كوريا**

ملخص

مع التطور السريع للتكنولوجيات الرقمية، أصبح التعدي على حق المؤلف على الإنترنت معضلة كبيرة. فبالنسبة لعام 2021، ذكرت وكالة حماية حق المؤلف الكورية أن المحتوى الكوري تعرض للقرصنة 385900 مرة على مواقع إلكترونية كورية و2268721 مرة على مواقع إلكترونية خارجية.

وتعمل وزارة الثقافة والرياضة والسياحة على معالجة هذه المشكلة. ويتضمن نظامها لرصد التعدي على حق المؤلف تدابير للردع، مثل حذف المحتوى غير القانوني. وتواصل الوزارة أيضًا التعاون المحلي والدولي مع السلطات المعنية لتحسين إنفاذ حق المؤلف.

وقد عززت الوزارة تعاونها مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية من خلال برامج مختلفة لمكافحة التعدي على حق المؤلف في مجال التكنولوجيا الجديدة. كما تعمل الوزارة على تطوير نظام حق المؤلف في البلاد في إطار رؤيتها لعام 2030 بشأن حق المؤلف.

أولاً. مقدمة

1. إن عدد الأشخاص المشاركين في سوق الإنترنت آخذ في الازدياد. وقد أصبح استهلاك المحتوى على الإنترنت وإجراء معاملاته وتوزيعه جزءًا مهمًا من حياتنا اليومية. حيث يمكن للأشخاص تنزيل الألعاب والأغاني ومقاطع الأفلام بسهولة. كما أن مستخدمي المحتوى على الإنترنت صاروا أيضًا منشئين للمحتوى بشكل متزايد. على سبيل المثال، من السهل تحميل مقاطع فيديو قصيرة على يوتيوب ومواقع التواصل الاجتماعي الأخرى المتاحة للمشاهدين في جميع أنحاء العالم. ونتيجة للتطور التكنولوجي غير المسبوق، يمكن للناس أن يستمتعوا تقريبًا بأي محتوى يريدونه.

2. ومع ذلك، ثمة أيضًا مساوئ، ومنها الزيادة الهائلة في التعدي على حق المؤلف على الإنترنت. فمع زيادة سهولة الوصول إلى المحتوى على الإنترنت، زادت أيضًا احتمالية التعدي، سواء المتعمد أو غير المتعمد. وهذه المشكلة تشكل تهديدًا عالميًا.

3. وتتناول هذه الورقة كيفية تصدي حكومة جمهورية كوريا لمشكلة التعدي على حق المؤلف على الإنترنت.

ثانيًا. الوضع الحالي للتعدي على حق المؤلف على الإنترنت

4. تُعد مصادر القرصنة متنوعة على الإنترنت. ووفقًا لوكالة حماية حق المؤلف الكورية، من بين حالات قرصنة المحتوى الكوري على المواقع الإلكترونية في جمهورية كوريا التي أبلغ عنها في 2021 والبالغة 385900 حالة قرصنة، ارتُكبت 80825 حالة باستخدام خدمات التخزين السحابي (يشار إليها باسم خدمات "القرص الصلب الإلكتروني" في جمهورية كوريا[1])، مما يجعلها أكبر مصدر منفرد للقرصنة المحلية. وتلتها البوابات الإلكترونية[2] (66338 حالة) وخدمات الشبكات الاجتماعية (38727 حالة).

5. وفي المقابل، أبلغ في عام 2021 عن 2268721 حالة قرصنة لمحتوى كوري على مواقع إلكترونية مستضافة في الخارج. وشكلت مواقع التورنت ما يقرب من النصف، حيث بلغت حالاتها 1094030 حالة. وتلتها مواقع القصص المصورة الإلكترونية (993296 حالة) ومواقع البث (149778 حالة).

---

*. الآراء الواردة في هذه الوثيقة هي آراء المؤلف وليست بالضرورة آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

[1] في البلدان الأخرى، يُطلق عليها خدمات استضافة الملفات (التخزين السحابي).

[2] يحدث التعدي على حق المؤلف في البوابات الإلكترونية عادة عندما يرفع مستخدم الإنترنت مواد غير قانونية مباشرة إلى صفحة إلكترونية أو يوفر روابط أخرى تؤدي إلى مواقع إلكترونية غير قانونية.

ثالثًا. كيف تتصدى الحكومة للتعدي

أ. المؤسسات

6. يقع حق المؤلف ضمن نطاق اختصاص وزارة الثقافة والرياضة والسياحة. ويتألف مكتب حق المؤلف التابع لها من أربع شعب: شعبة سياسة حق المؤلف، وشعبة صناعة حق المؤلف، وشعبة حماية حق المؤلف، وشعبة التجارة والتعاون الثقافي. ووظائف مكتب حق المؤلف ينظمها قانون حق المؤلف[3] والمرسوم التنفيذي[4] واللائحة التنفيذية [5]لقانون حق المؤلف.

7. وتحت إشراف الوزارة، ثمة مؤسستان عامتان إضافيتان معنيتان بالقضايا المتعلقة بحق المؤلف: وهما لجنة حق المؤلف الكورية ووكالة حماية حق المؤلف الكورية.

ب. نظرة عامة على التصدي (الرصد والاكتشاف والحذف)

8. تتصدى الوزارة، بصفتها الوزارة المسؤولة عن قانون حق المؤلف وسياسته، للتعدي على حق المؤلف على الإنترنت بطرق مختلفة. فهي تدير نظام رصد بالاشتراك مع وكالة حماية حق المؤلف الكورية لاكتشاف التعديات، وتوصي بأن يتخذ المتعدّون إجراءات تصحيحية وتواصل التعاون المحلي والدولي في مجال التحقيق في التعديات.

9. ويشمل نظام الرصد للكشف عن التعدي على حق المؤلف في البيئة الرقمية أدوات وتكنولوجيات مثل الاستدلال الجنائي الرقمي. وعندما يكتشف النظام أنشطة قرصنة على الإنترنت، تُبلغ بها الوزارة ووكالة حماية حق المؤلف الكورية. ويُتخذ الإجراء المناسب بما يتماشى مع قانون حق المؤلف. فبموجب المادة 133-1، يجوز للوزارة أن تجمع وتدمر وتحذف المحتوى غير القانوني أو البرامج أو الأجهزة أو المعلومات المصممة للتحايل على تدابير الحماية التكنولوجية. وبموجب المادة 133-2، يجوز للوزارة أن تأمر مقدم خدمة الإنترنت بتنفيذ تدابير تصحيحية، والتي تشمل تحذير الناسخ أو الناقل التفاعلي بشأن النسخ غير القانونية وحذف أو تعليق النقل التفاعلي للنسخ غير القانونية. وبموجب المادة 133-3، يجوز لوكالة حماية حق المؤلف الكورية أن تصدر توصية إلى مقدم خدمة الإنترنت لاتخاذ تدابير تصحيحية مماثلة. وإذا لم يتمثل مقدم خدمة الإنترنت للتوصية، يجوز لوكالة حماية حق المؤلف الكورية أن تطلب من الوزارة، بموجب المادة 133-3، أن تأمر مقدم خدمة الإنترنت المعني باتخاذ تدابير تصحيحية. وإن لم تُنفذ الأوامر الصادرة عن الوزارة يؤدي ذلك إلى غرامة إدارية[6].

ج. التعدي على الصعيد المحلي

10. تتعاون الوزارة مع وكالة الشرطة الوطنية الكورية ولجنة حق المؤلف الكورية في مجال مكافحة التعدي على حق المؤلف على الإنترنت. ونتيجة لذلك، بين عامي 2018 و2020، اعتُقل 41 مشغلًا لمواقع إلكترونية غير قانونية وأغلق 50 موقعًا إلكترونيًا.

11. ومنذ عام 2019، أصدرت وكالة حماية حق المؤلف الكورية أكثر من 600000 توصية سنويًا لمقدمي خدمات الإنترنت المحليين لاتخاذ إجراءات تصحيحية (664400 في عام 2021، و694560 في عام 2020، و671759 في عام 2019). وفي عام 2021، استأثرت خدمات التخزين السحابي بالجزء الأكبر من التعديات التي أدت إلى صدور توصيات وكالة حماية حق المؤلف الكورية (533737 حالة)، وتلتها البوابات الإلكترونية (128،889 حالة) ومواقع البث (1774 حالة). وقد زاد عدد التعديات باستخدام مواقع البث بشكل كبير، من أربع حالات فقط في عام 2019 إلى 1774 حالة في عام 2021. كما تضاعف عدد حالات التعدي باستخدام البوابات الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي من 67206 في عام 2020 إلى 128889 في عام 2021، في حين انخفض التعدي باستخدام خدمات التخزين السحابي بنسبة 20 في المائة من 626457 في عام 2020 إلى 533737 في عام 2021.

د. التعدي في الخارج

12. تتصدى الحكومة أيضًا للمواقع الإلكترونية التي تستخدم حقول أجنبية عن طريق تعطيل الوصول إلى المواقع الإلكترونية غير القانونية وحجب معلومات الصفحات الإلكترونية وحظر الإعلان على تلك المواقع. وفي عام 2021، بلغ عدد التدابير المتخذة

---

[3] قانون حق المؤلف (القانون رقم 432 المؤرخ 28 يناير 1957، بصيغته المعدلة حتى القانون رقم 17588 المؤرخ 8 ديسمبر 2020) متاح من خلال الرابط: https://wipolex.wipo.int/en/legislation/details/21016.

[4] المرسوم التنفيذي لقانون حق المؤلف (المرسوم الرئاسي رقم 1482 المؤرخ 22 أبريل 1959، بصيغته المعدلة حتى المرسوم الرئاسي رقم 30898 المؤرخ 4 أغسطس 2020)، متاح من خلال الرابط: https://wipolex.wipo.int/en/legislation/details/21013.

[5] اللائحة التنفيذية لقانون حق المؤلف (الأمر رقم 94، 1 يوليو 1987، الصادر عن وزارة الثقافة والإعلام، بصيغته المعدلة حتى الأمر رقم 274، 8 أكتوبر 2016، الصادر عن وزارة الثقافة والسياحة)، من خلال الرابط: https://wipolex.wipo.int/en/legislation/details/16968.

[6] المادة 142 من قانون حق المؤلف.

16573، وهي زيادة كبيرة من 1432 في عام 2019. وكان ما يقرب من 80 في المائة من هذه التدابير يتضمن حجب معلومات الصفحات الإلكترونية. وفي 249 حالة، حُظرت الإعلانات، وفي 261 حالة، عُطل الوصول.

13. ومع ذلك، لا تستطيع الوزارة التصدي للتعدي على حق المؤلف في الخارج بمفردها، حيث أنها لا تملك جميع المعلومات الضرورية وليست لها اختصاصات قضائية خارج جمهورية كوريا.

14. وللتصدي للتعدي على حق المؤلف في الخارج، تتعاون الوزارة مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول). وفي أبريل 2021، وقعت الوزارة والإنتربول مذكرة تفاهم لإطلاق مشروع مدته خمس سنوات للتصدي للقرصنة الرقمية. ووافقت الوزارة على تقديم تمويل قيمته 3.6 مليار وُن كوري (حوالي 2.7 مليون يورو) للفترة من 2021 إلى 2025. وستؤدي وكالة الشرطة الوطنية الكورية أيضًا دورًا مهمًا، نظرًا لتقاليدها العريقة في العمل مع الإنتربول في مجال مكافحة الجرائم العابرة للحدود. ويتمثل أحد أهداف المشروع في إذكاء وعي الجمهور بالمخاطر المرتبطة بالقرصنة الرقمية. وتتبادل الوزارة والإنتربول بصفة منتظمة معلومات التحريات ويعقدان اجتماعات حول أفضل السبل لمكافحة التعدي على حق المؤلف على الإنترنت.

هـ. التعاون مع الويبو

15. عززت الوزارة تعاونها مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) للاضطلاع بدور ريادي في وضع نظام دولي متوازن وفعال للملكية الفكرية يفسح المجال للابتكار والإبداع.

16. وفي عام 2006، وقعت الوزارة والويبو مذكرة تفاهم للتعاون في مجال تطوير حق المؤلف في جمهورية كوريا وفي جميع أنحاء العالم، لا سيما في البلدان النامية. ومنذ ذلك الحين، زادت الوزارة تدريجيًا من أرصدة صندوقها الاستئماني الذي تديره الويبو، كما تدير برامج مختلفة في مجالي تطوير حق المؤلف وإذكاء الاحترام للملكية الفكرية. وكان للجهود المشتركة في هذه المجالات مردود عالمي إيجابي.

17. وبالتعاون الوثيق مع شعبة تطوير حق المؤلف بالويبو، ساعدت الوزارة البلدان النامية على سن قوانين حق المؤلف وبناء أنظمة حق المؤلف. كما نظمت ندوات إلكترونية جماعية صغيرة لإذكاء الوعي بحق المؤلف في جميع أنحاء العالم. وفي أبريل 2021، عقدت الجهتان ندوة إلكترونية للشركات الناشئة في مجال الموسيقى الإبداعية. وشارك فيها أكثر من 50 مشاركًا من حوالي 20 بلدًا للتعرف على نظام حق المؤلف في صناعة الموسيقى في جمهورية كوريا، التي تُعد موطن ظاهرة البوب الكوري الموسيقية العالمية.

18. وفي إطار التعاون مع شعبة إذكاء الاحترام للملكية الفكرية التابعة للويبو، مولت الوزارة إعداد قصة مصورة إلكترونية للتوعية بحق المؤلف. وعقدت شعبة إذكاء الاحترام للملكية الفكرية والوزارة بصفة مشتركة ندوات إلكترونية بشأن التعدي على حق المؤلف على الإنترنت في عامي 2021 و2022. وتشمل المشاريع المشتركة أيضًا إنشاء نوادي الملكية الفكرية في ثلاث دول أعضاء في المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية ونشر كتيبات الملكية الفكرية للمعلمين.

19. ووقّعت الوزارة أيضًا مذكرة تفاهم مع مركز الويبو للتحكيم والوساطة للتعاون بشأن تعزيز خدمات السبل البديلة لتسوية المنازعات وتشجيع أصحاب المصلحة المعنيين على التفكير في استخدام هذه الخدمات.

و. التكنولوجيا الرائدة

20. تبحث الوزارة أيضًا في سبل مكافحة استخدام التكنولوجيات الرائدة، مثل الذكاء الاصطناعي، والرموز غير القابلة للاستبدال، والميتافيرس، وسلاسل الكتل، في التعدي على حق المؤلف. وعلى سبيل المثال، تخطط الوزارة لنشر إرشادات بشأن الرموز غير القابلة للاستبدال للأطراف المعنية في السوق بهدف منعهم من التعدي على حق المؤلف عند إجراء المعاملات. كما تخطط لإنشاء هيئة استشارية، تتألف من الأكاديميين وخبراء الصناعة، تختص بدراسة الجوانب القانونية والمؤسسية لحق المؤلف فيما يتعلق بهذه التكنولوجيات الجديدة.

رابعًا. خاتمة: رؤية 2030 بشأن حق المؤلف

21. في 4 فبراير 2020، أطلقت الوزارة رؤيتها لعام 2030 بشأن حق المؤلف: *أن تصبح قوة عظمى في مجال حق المؤلف، حيث تتحول الثقافة إلى اقتصاد*. وفي إطار هذه الرؤية، ستضطلع الوزارة بدور أكثر فعالية في تنفيذ السياسات الرامية إلى تطوير نظام حق المؤلف وإذكاء الوعي العالمي بأهمية حماية حق المؤلف وإنفاذه.

[نهاية المساهمة]

الإجراءات الإدارية لمكافحة القرصنة في البيئة الرقمية والتنظيم الذاتي في إسبانيا

*مساهمة من إعداد السيدة مرسيدس هيرنانديز فيلار، مستشارة، الإدارة الفرعية للملكية الفكرية، وأمينة، الشعبة الثانية للجنة الملكية الفكرية وزارة الثقافة والرياضة، مدريد، إسبانيا**

ملخص

تمثل حماية حقوق الملكية الفكرية إحدى أولويات إسبانيا. ولهذا السبب أُنشئت الشعبة الثانية للجنة الملكية الفكرية (S2CPI) في عام 2012. وفي السنوات العشر الماضية أو نحو ذلك، أزالت الشعبة الثانية للجنة الملكية الفكرية المحتوى غير القانوني لأكثر من 550 موقعاً إلكترونياً، وقيّدت النفاذ إلى مواقع القراصنة في إسبانيا تقييداً كبيراً وحجبت العديد من تلك المواقع.

وتحدّد هذه المساهمة الإجراءات الإدارية المتّخذة من جانب الشعبة الثانية للجنة الملكية الفكرية لمكافحة القرصنة. والهدف من هذه الإجراءات هو ضمان الإنفاذ من خلال السحب الطوعي للمحتوى الإلكتروني الذي يتعدّى على حقوق الملكية الفكرية. وتفصّل هذه الوثيقة أيضاً النتائج التي حققها الإجراء في مكافحة القرصنة على الإنترنت.

علاوةً على ذلك، توفر هذه الوثيقة معلومات عن كيف أصبح التعاون بين قطاع الثقافة ومتعهدي النفاذ إلى الإنترنت خاضعا للتنظيم الذاتي رسميا- وهو عامل رئيسي في ضمان النفاذ إلى العروض الرقمية القانونية للمحتوى الثقافي ومكافحة القرصنة على حد سواء.

وبفضل جهود المبدعين والصناعات الثقافية وظهور العروض القانونية في إسبانيا وعمل الشعبة الثانية للجنة الملكية الفكرية، تمثل صفحات القراصنة أقل من 5 في المائة من المواقع الإلكترونية الأكثر زيارة من قبل الإسبان. وستواصل الشعبة الثانية للجنة الملكية الفكرية العمل على حماية حقوق المبدعين في البيئة الرقمية وضمان توافر المحتوى الثقافي القانوني لجميع المواطنين.

أولاً. مقدمة

1. تمثل حماية حقوق الملكية الفكرية[1] إحدى أولويات إسبانيا. ولهذا السبب، أُنشئت الشعبة الثانية للجنة الملكية الفكرية في عام 2012. وفي السنوات العشر الماضية أو نحو ذلك، أزالت الشعبة الثانية المحتوى غير القانوني لأكثر من 550 موقعاً إلكترونياً، وقيّدت النفاذ إلى مواقع القراصنة في إسبانيا تقييداً كبيراً وحجبت العديد من تلك المواقع.

ثانياً. الشعبة الثانية للجنة الملكية الفكرية في إسبانيا

2. تنظم المادة 193 من النص الموحد لقانون الملكية الفكرية [2](TRLPI) الشعبة الثانية للجنة الملكية الفكرية (يشار إليها أيضا باسم "شعبة مكافحة القرصنة"). وتتمثل مهمتها في منع تعدّي مقدمي خدمات مجتمع المعلومات على حقوق الملكية الفكرية على الإنترنت.[3]

3. وعيّنت وزارة الثقافة والرياضة رئيس المديرية العامة للصناعات الثقافية والملكية الفكرية والتعاون رئيساً للشعبة الثانية للجنة الملكية الفكرية. والشعبة الثانية هي هيئة جماعية تتألف من ثمانية مستشارين من مختلف مجالات وزارة الثقافة والرياضة يعملون في مجال الملكية الفكرية.

---

* الآراء الواردة في هذه الوثيقة تعبر عن آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

[1] في إسبانيا، يشير مصطلح "الملكية الفكرية" إلى حق المؤلف والحقوق المجاورة، في حين يشير في بلدان أخرى عادةً إلى حق المؤلف وحقوق الملكية الصناعية على حد سواء.

[2] النص الموحد لقانون الملكية الفكرية، الذي ينظّم ويوضّح ويوائم الأحكام القانونية السارية (الذي أقرّ بموجب المرسوم التشريعي الملكي رقم 1/1996 المؤرخ 12 أبريل 1996، والمعدّل بالمرسوم الملكي بقانون رقم 6/2022 المؤرخ 29 مارس 2022)، متاح على الموقع التالي: https://wipolex.wipo.int/en/text/584952.

[3] للاطلاع على مزيد من المعلومات عن الافتراضات القانونية التي يُعتبر مقدمو خدمات مجتمع المعلومات بموجبها مسؤولين عن التعدّي على حقوق الملكية الفكرية، انظر المادة 195.2 والمادة 196.2 من النص الموحّد لقانون الملكية الفكرية.

ثالثًا- الإجراءات الإدارية لمكافحة القرصنة

4. ينظّم النص الموحد لقانون الملكية الفكرية والمرسوم الملكي رقم 2011/1889[4] المؤرخ 30 ديسمبر 2011، الإجراءات الإدارية لمكافحة التعدي الإلكتروني لمقدمي خدمات مجتمع المعلومات على الإنترنت، على حقوق الملكية الفكرية.[5] وقد تم تكييف هذه الإجراءات عقب إدخال تعديلات على النص الموحد لقانون الملكية الفكرية.

5. والهدف من الإجراءات الإدارية هو إعادة إرساء الشرعية من خلال السحب الطوعي للمحتوى الإلكتروني الذي يتعدّى على حقوق الملكية الفكرية.

6. ويجوز لأصحاب حقوق الملكية الفكرية الذين يعتقدون أن تعدّياً قد وقع على حقوقهم، إبلاغ الشعبة الثانية للجنة الملكية الفكرية عن مقدم خدمات مجتمع المعلومات الذي يسهل النفاذ إلى المحتوى المتعدّي.

7. ويتوقف الشروع الرسمي في الإجراءات على استكمال الإجراءات الأولية للتحقّق من وجود التعدّي المبلغ عنه وتحديد مقدم خدمات مجتمع المعلومات المخالف وأي متعهد خدمات وسيط في هذا الشأن في كل حالة. ومقدمو الخدمات الوسيطة هم أولئك الذين يقومون بأنشطة وسيطة مثل نقل بيانات الشبكة ونسخها واستضافتها وتوطينها.[6] ويشمل ذلك شركات الاستضافة ومقدمي خدمات الإعلان والدفع الإلكترونيين. وبصورة عام، يفرض واجب التعاون على مقدمي الخدمات هؤلاء منع زيادة نشر بعض الخدمات أو المحتويات غير القانونية.

8. وفي أعقاب التعديلات الأخيرة التي أدخلت على النص للموحد لقانون الملكية الفكرية،[7] يمكن حجب المواقع الإلكترونية، التي لم يتم تحديد أصحابها وفقاً لقانون خدمات مجتمع المعلومات[8]، مباشرة بمجرد الحصول على إذن قضائي.

9. وفي الحالات التي يتعذر فيها التحقق من التعدّي، يصدر قرار بحفظ الإجراءات الأولية بسبب اختفاء موضوع الدعوى.

10. وعلى العكس من ذلك، عند التحقّق من وقوع التعدّي يصدر قرار إداري استهلالي ("اتفاق استهلالي") يتضمن ما يلي:

- تحديد مقدم (مقدمي) خدمات مجتمع المعلومات، حيثما أمكن ذلك؛
- الإشارة إلى المحتوى الذي يعتبر تعدياً ارتكبته الخدمة المعنية والموقع الذي يُتاح عليه هذا المحتوى؛
- طلب إلى مقدم خدمات مجتمع المعلومات بإزالة المحتوى المتعدّي في غضون □ ساعة أو الاحتجاج بأي دفاع يراه مناسباً، مثل وجود إذن أو تقييد قانوني سار أو أي ظرف آخر.

11. وإذا تم سحب المحتوى، تُنهي الشعبة الثانية للجنة الملكية الفكرية الإجراءات.

12. وإذا لم تتم إزالة المحتوى دون سبب وجيه، فيجب مراعاة سيناريوهين محتملين:

- إذا لم يتم تحديد مقدم الخدمة المتعدي على النحو الواجب، يصبح الاتفاق الاستهلالي بصفة تلقائية اقتراحاً لقرار ويحال إلى المحاكم للإذن بالتدابير التي يتعين طلبها من الدوائر الوسيطة لمنع التعدّي المحدد؛
- وفي حالة حدد مقدم الخدمة المتعدي على النحو الواجب، تقوم الشعبة الثانية للملكية الفكرية بصياغة اقتراح قرار يحدد تدابير تعاونية يجب أن تتخذها الدوائر الوسيطة. ويتم إخطار الأطراف المعنية باقتراح القرار وإبلاغها به مرة أخرى، على التوالي.

---

[4] المرسوم الملكي رقم 1889/2011 المؤرخ 30 ديسمبر 2011 بشأن عمل لجنة الملكية الفكرية (بصيغته المعدّلة بموجب المرسوم الملكي رقم 1023/2015 المؤرخ 13 نوفمبر 2015)، متاح على الموقع: https://wipolex.wipo.int/en/legislation/details/16717.

[5] تُعرّف خدمات مجتمع المعلومات على أنها "أي خدمة تقدم عادة مقابل أجر، عن بعد، بالوسائل الإلكترونية وبناء على طلب فردي من المتلقي. ويشمل المفهوم أيضاً الخدمات التي لا يدفع متلقوها ثمنها، بقدر ما تشكل نشاطاً اقتصادياً لمقدم الخدمة" (مرفق القانون رقم 34/2022 المؤرخ 11 يوليو 2002 بشأن خدمات مجتمع المعلومات والتجارة الإلكترونية (بصيغته المعدّلة بموجب القانون رقم 6/2020 المؤرخ 11 نوفمبر 2020)، المتاح على WIPO Lex على الموقع: https://wipolex.wipo.int/en/legislation/details/20419).

[6] تُعرّف الخدمات الوسيطة على أنها "خدمات مجتمع المعلومات التي تيسر توفير أو استخدام خدمات مجتمع المعلومات الأخرى أو النفاذ إلى المعلومات. وتشمل الخدمات الوسيطة توفير النفاذ إلى الإنترنت، ونقل البيانات عبر شبكات الاتصالات، وإنتاج نسخ مؤقتة من صفحات الإنترنت التي يطلبها المستخدمون، واستضافة البيانات أو التطبيقات أو الخدمات التي يقدمها آخرون على خواديمهم، وتوفير أدوات البحث والنفاذ وجمع البيانات أو روابط إلى مواقع أخرى على الإنترنت". (مرفق القانون رقم 34/2002).

[7] النص للموحد لقانون الملكية الفكرية، المادة 195.5.

[8] القانون رقم 34/2002، المادة 8(1)(هـ) والمادة 8(2).

13. وتصدر الشعبة الثانية للجنة الملكية الفكرية قراراً نهائياً بشأن هذه المسألة، وتأمر، عند الاقتضاء، بسحب المحتوى المعلن أنه تعدّ وتضع التدابير التعاونية المناسبة.

14. ووفقاً للمرسوم الملكي الساري، يُمهَل مقدم الخدمة المتعدي مدة 24 ساعة من تاريخ الإخطار بالقرار النهائي لإزالة المحتوى. وبمجرد انقضاء هذه الفترة، تتحقق الشعبة الثانية للجنة الملكية الفكرية من تنفيذ الإزالة.

15. وإذا لم تتم إزالة المحتوى طوعاً، يجب طلب إذن قضائي لاعتماد التدابير التعاونية التي تتوخاها الشعبة الثانية للجنة الملكية الفكرية في قرارها، والتي قد تشمل تعليق خدمة استضافة الموقع الإلكتروني المتعدّي، وحجب الموقع الإلكتروني من قبل مشغلي النفاذ إلى الإنترنت الموجودين في إسبانيا، وإلغاء فهرسة العناوين الشبكية التي تتضمن المحتوى المتعدّي بواسطة خدمات محركات البحث وتعليق خدمة الإعلانات في الموقع الإلكتروني المتعدّي.

16. وإذا أذن القاضي بهذه التدابير، يُخطر الطرفان على النحو الواجب بالإذن وتُبلّغ به الخدمات الوسيطة، ويجب أن تمتثل الأطراف لأمر التعليق في غضون 72 ساعة.

17. والحد الأقصى لمدة التعليق هو سنة واحدة.

رابعاً- إنجازات الشعبة الثانية للجنة الملكية الفكرية

18. بالنظر إلى التحديات التي يفرضها عدم الكشف عن هوية مالكي المواقع على الإنترنت، فإن تحديد هوية هؤلاء المالكين على نحو موثوق من قبل هيئة إدارية هو خطوة رئيسية نحو مساءلتهم عن مخالفاتهم. ولمواجهة هذا التحدي والتحديات المفصلة أدناه، تستخدم الشعبة الثانية للجنة الملكية الفكرية برمجية للتحقيق توفرها شعبة مكافحة القرصنة في الدوري الوطني الإسباني لكرة القدم للمحترفين (La Liga).

19. وفي 19 أكتوبر 2022، وقّعت وزارة الثقافة والرياضة اتفاقاً مع رابطة الدوري الإسباني لاستخدام تطبيق حاسوبي لرابطة الدوري، يعرف باسم "لوميير"، لتعزيز التحقيق في التعدّي على حقوق الملكية الفكرية وإنفاذ تلك الحقوق ضد مقدمي خدمة مجتمع المعلومات المتعديين، ولا سيما من خلال:

- إثبات التعدي على حقوق الملكية الفكرية التي تؤول إلى مالكي المصنفات المحددة في الشكاوى ذات الصلة المودعة لدى الشعبة الثانية للجنة الملكية الفكرية. وعلى وجه الخصوص، تيسّر البرمجية التحقيق من خلال تحديد المصنفات وكيفية استخدامها من جانب خدمات مجتمع المعلومات وموقعها على وجه التحديد (URL).كما تؤكد ما إذا كان التعدّي قد وقع عن طريق التنزيل أو المشاهدة أو أي وسيلة أخرى؛

- تحديد مالكي خدمات مجتمع المعلومات المسؤولين عن التعدّي ودوائر الخدمات الوسيطة الذين يقدمون خدماتهم للمواقع الإلكترونية المعنية، بما في ذلك خدمات الإعلان والدفع الإلكتروني.

20. ويمكّن تطبيق Lumière من إدارة إجراءات الإنفاذ إدارةً أكثر كفاءة، بما يُتيح تقليل مقدار الوقت والموارد والخدمات العامة المستخدمة إلى الحد الأدنى.

21. وإن إبلاغ خدمات وساطة خارجية (خدمات الاستضافة والإعلان والدفع الإلكتروني، وما إلى ذلك) بارتكاب عملائها تعدّيات (مقدمو خدمات مجتمع المعلومات)، يقتضي واجب بذل العناية بالنسبة لتلك الخدمات لتعطيل النفاذ إلى المحتوى المتعدّي تعطيلاً دائماً إذا لم يتم سحبه طوعاً. ومنذ عام 2012، أوقف عدد متزايد من هؤلاء الوسطاء طوعاً تقديم خدماتهم للمواقع التي توفر النفاذ إلى المحتوى المقرصن. وذلك ما يدعم بوضوح الاتفاق المبرم بين الوسطاء ومنشئي المحتوى والقطاعات الثقافية، وهو ما يناقشه القسم التالي.

22. ومنذ إنشاء الشعبة الثانية للجنة الملكية الفكرية، قامت هذه الهيئة بتحسين أوقات معالجة الحالات، إذ يُمنح المخالفين حالياً مهلة 45 يوماً لإزالة المحتوى أو إغلاق الموقع الإلكتروني المتعدّي. كما تواصل الشعبة تحسين أدائها، إذ أكملت معالجة **90 في المائة** من الحالات وتأثر بذلك أكثر من 550 موقعاً إلكترونياً.

23. علاوةً على ذلك، نشرت الشعبة قائمة تضم أكثر من 150 اسماً من أسماء الحقول كانت موضوع قرارات نهائية، مما قد يساعد، على سبيل المثال، في الحد من تمويل الإعلانات لتلك الحقول.

24. وقد سبق لوزير الثقافة والرياضة أن فرض عقوبتين إداريتين مصنّفتين على أنهما شديدتان جداً بالمعنى المقصود في المادة 195.6 من النص الموحّد لقانون الملكية الفكرية على مالكي المواقع الإلكترونية بسبب تكرار الجرائم. وشملت العقوبتان غرامتين قدرهما 400,000 يورو و375,000 يورو، بالإضافة إلى وقف نشاط الموقع لمدة عام ونشر القرار في الجريدة الرسمية.

خامساً- التنظيم الذاتي: بروتوكول إنفاذ حقوق الملكية الفكرية على الإنترنت

25. منذ مارس 2020، عقدت المديرية العامة للصناعات الثقافية والملكية الفكرية والتعاون عدة جلسات مائدة مستديرة لمشغلي النفاذ إلى الإنترنت في إسبانيا وممثلي أصحاب حقوق الملكية الفكرية والمبدعين وصناعات المحتوى لمناقشة التنظيم الذاتي على المديين المتوسط والطويل[9] من أجل تعزيز العروض الرقمية القانونية والحد من التعدّيات على حقوق الملكية الفكرية على الإنترنت.

26. وفي 8 أبريل 2021، وبعد أشهر من المفاوضات، تم التوقيع على بروتوكول تعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية.[10] وشكل ذلك معلماً بارزاً في المجال، حيث:

- تعد إسبانيا من أوائل البلدان التي وضعت مدونة سلوك طوعية من أجل التنظيم الذاتي الرسمي للتعاون بين قطاع الثقافة ومشغلي النفاذ إلى الإنترنت - وهو عامل رئيسي في ضمان النفاذ إلى العروض الرقمية القانونية للمحتوى الثقافي ومكافحة القرصنة.

- يسري البروتوكول على المواقع الإلكترونية التي أُعلن -قضائياً أو بموجب قرار إداري مدعوم قضائياً- عن ارتكابها التعدّي علي حقوق الملكية الفكرية، إلى جانب اعتماد تدابير لتعليق النفاذ إلى الإنترنت. كما يسري البروتوكول على الحقول والحقول فرعية والعناوين الشبكية الأخرى التي يكون الغرض الحصري أو الرئيسي منها هو تيسير النفاذ إلى المواقع الإلكترونية المذكورة، بما يشمل المواقع التي تعمل على التحايل على تدابير الحجب أو تجنبها وتوفر النفاذ للمستخدمين على الأراضي الإسبانية.

27. وينشئ البروتوكول لجنة تقنية يُمثَّل فيها الطرفان الموقعان. ويجوز لوزارة الثقافة والرياضة أن توافق على مسار عمل معين وفقاً للوثائق الموجودة في الملف بعد التشاور مع أي من الطرفين؛ ولذلك، رحبت بالتوقيع على البروتوكول. وتعقد اللجنة أسبوعياً مشاورات مع وزارة الثقافة والرياضة بشأن ما يصل إلى 40 موقعاً إلكترونياً تستوفي شروط الحجب بشكل واضح. ورهناً بالاستجابة الإيجابية من الوزارة، يطلب من الخدمات الوسيطة للنفاذ إلى الإنترنت حجب هذه المواقع. ومنذ أبريل 2021، تم حجب أكثر من 200 حقل من حقول الإنترنت - بما في ذلك 700 حقل فرعي ذي صلة.

سادساً- تحديات مكافحة القرصنة ومستقبلها

28. ستواصل الشعبة الثانية للجنة الملكية الفكرية العمل على حماية حقوق المبدعين في البيئة الرقمية وضمان توافر المحتوى الثقافي القانوني لجميع المواطنين. وتحقيقاً لهذه الغاية، لا تلتزم الشعبة بتحسين الموارد المادية والبشرية فحسب، بل أيضاً بإجراء التغييرات التشريعية اللازمة لضمان تكييف الإطار القانوني للملكية الفكرية مع الأشكال الجديدة للقرصنة.

29. بالإضافة إلى ذلك، تتوخى خطة التعافي والتحول والصمود،[11] التي وضعت نتيجة لجائحة كوفيد-19، إنشاء مكتب إسباني لحق المؤلف والحقوق المجاورة ملحق بوزارة الثقافة والرياضة، مما يمثل دفعة هامة لحماية الملكية الفكرية في إسبانيا.

30. وفي الختام، تدرك وزارة الثقافة والرياضة أنه بفضل جهود المبدعين والصناعات الثقافية، وظهور العروض القانونية في إسبانيا، وعمل الشعبة الثانية للجنة الملكية الفكرية، تمثل مواقع القراصنة نسبة أقل بكثير - بلغت حالياً نسبة 5 في المائة - من المواقع الأكثر زيارة من قبل الإسبان.

31. ولذلك، فإن وزارة الثقافة والرياضة مصمّمة على مواصلة مسارها الحالي وزيادة الجهود الرامية إلى وقف أنشطة مقدمي خدمات مجتمع المعلومات المتعديين.

[نهاية الوثيقة]

---

[9] يستند تطوير التنظيم الذاتي إلى المادة 195.8 من النص الموحد لقانون الملكية الفكرية.

[10] الوثيقة غير متاحة للجمهور.

[11] خطة التعافي والتحول والصمود في إسبانيا، متاحة (باللغة الإسبانية) على الموقع التالي: https://www.lamoncloa.gob.es/temas/fondos-recuperacion/Documents/160621-Plan_Recuperacion_Transformacion_Resiliencia.pdf.